دور الشمول المالي و التكنولوجيا المصرفية
في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة تحليلية وتطبيقية على مصر

إعداد الدكتورة

علياء محمد عبد الجليل الغايش

مدرس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة

دور الشمول المالي و التكنولوجيا المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية وتطبيقية على مصر

علياء محمد عبد الجليل الغايش
قسم القانون ، المعهد العالي للعلوم الإدارية ، المنزلة ، مصر.
البريد الإلكتروني: Aliaamoh.2009@gmail.com

الملخص :

تمثل قضية الشمول المالي في الدول النامية ومن ضمنها مصر تحدياً وأمرا في غاية الأهمية للتعامل مع تحديات الفقر والبطالة والسعي نحو عدالة توزيع الدخول والاستخدام الأمثل للموارد، كما يعد توجهاً عالمياً بهدف تقوية اقتصاد الدول وذلك بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ويقوم الشمول المالي بتمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، من خلال أساليب مبتكرة وضعت لذلك.

كما أن الشمول المالي يؤدى إلى استخدام جميع الخدمات المصرفية والمالية من قبل مختلف فئات المجتمع، حيث يوفر الشمول المالي فرصاً لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بغرض إحداث تنمية مجتمعية حقيقية من خلال خلق فرص عمل، وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى تحويل المجتمع من مجتمع نقدي إلى مجتمع رقمي من خلال الدفع الالكتروني. وكذلك قيام هذا القطاع بسداد مستحقات الدولة، مما يؤدى إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وفي نفس الوقت توفير الحماية اللازمة للمشروعات الراغبة في التحول إلى الاقتصاد الرسمي، وتم تناول موضوع الشمول المالي وتحقيق التنمية من خلال مقدمة ومبحث تمهيدي بعنوان ماهية الشمول المالي وما يرتبط به، ومبحث أول بعنوان الدور التنموي للشمول المالي مبحث ثان بعنوان التحول نحو قطاع مصرفي رقمي، وخاتمة، ثم نتائج وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي ، تكنولوجيا مالية ، رقمنه ، استقرار مالي ، سياسات مالية.

The role of financial inclusion and banking technology in achieving sustainable development Analytical and applied study on Egypt

Alia Mohammed Abdul Jalil Al-Ghaish
Law Department, Higher Institute of Administrative Sciences, Manzila, Egypt.
Email: Aliaamoh.2009@gmail.com

Abstract:

The issue of financial inclusion in developing countries, including Egypt, presents a challenge and is critical to addressing the challenges of poverty and unemployment and seeking equitable income distribution and optimal use of resources s economy by integrating the informal economy into the formal economy. Financial inclusion enables all individuals and enterprises to access an integrated range of financial services and products tailored to their needs through innovative methods.

Financial inclusion also leads to the use of all banking and financial services by various segments of society. Financial inclusion provides opportunities for a range of small, medium and micro enterprises to bring about real community development through job creation, thereby increasing economic and social development.

In addition to transforming the community from a monetary to a digital community through electronic payment. As well as the payment of State, resulting in an increase in GDP. At the same time, it provides the necessary protection to

enterprises wishing to transition to the formal economy and the topic of financial inclusion and development is addressed through an introduction and a preface entitled "What is financial inclusion and related," A second research paper. The Development Role of Financial Inclusion. The second research section is entitled "Transformation towards a Digital Banking Sector. There is a conclusion, Subsequent Findings, and Recommendations."

Keywords: financial inclusion, financial technology, digitization, financial stability, financial policies.

مقدمة

حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم ومن بينهم مصر[١]، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة فاقت الخيال وانتشرت وازداد استخدامها لاسيما مع رقمنتها[٢]،ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين، كما انتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه الخدمات، فقد تم طرح العديد والعديد من المنتجات والخدمات المالية المتطورة والمبتكرة، تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها[٣]، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان[٤]، ولذلك فقد تنامى دور القطاع

١ يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية وأصبح من البنود المهمة المدرجة في جدول أعمال السياسات الدولية في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢ أضحت الرقمنة حلقة أساسية في ظل التطورات التكنولوجية التي بات يعرفها العالم ويقصد بها تطبيق تقنيات التحول الرقمي، والانتقال بالخدمات التي تقدمها القطاعات العمومية و حتى الخاصة إلى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية. حيث يوفر هذا التحول كثيرا من الجهد والمال في وقت قياسي، كما أن له مميزات كبيرة في تحسين كفاءة العمل والتشغيل. ويساعد أيضا على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.

٣ من أجل تحقيق النمو الاقتصادي للنهوض بالمجتمعات، من خلال ادخال تحسينات ملموسة في اساسيات الحياة، فكان مقصدا لجميع الحكومات للارتقاء بالمستويات المعيشية المتدنية، من خلال الفرص الواسعة للانتقال بالسلوك الاجتماعي الى مرحلة جديدة تعنى بالالتزام بعدالة التوزيع. كما كان النمو الاقتصادي بحاجة الى بعث روح التنوع في حركة التفاعلات التجارية، عن طريق تنوع الأسواق وحركة الاقتصاد، فبرزت الحاجة الى الشمول المالي عبر تعميم خدمات المالية والمصرفية بكلف معقولة لأكبر عدد من الجمهور، سيما شرائح الدخل المنخفض، فكان لتوظيف النشاط التجاري المصرفي باعث الى تنشيط الفعاليات والخدمات والمهام ليشمل حسابات مصرفية، وإدخال الصراف الألي الى الخدمة، وإيجاد نقاط بيع، فضلا عن القروض ورواتب موظفي الدولة، والحوالات المالية على المستويين المحلي والخارجي الأثر الكبير في تحديث المنظومة الثقافية والسلوكية والاجتماعية لأفراد المجتمع المصري.

٤ تبنت مجموعة العشرين للبنك الدولي الشمول المالي كمحور رئيسي في جدول أعمال التنمية العالمية، واعتبر البنك الدولي تعميم الشمول المالي ونشره بين جميع الفئات وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة خاصة في الدول الفقيرة. لمزيد من التفاصيل انظر:- صورية شنبي- السعيد بن لخضر: دراسة عن أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في=

المالي ولعب دوراً هاما في نمو اقتصاديات الدول، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة وانتشرت وازداد استخدامها.

كما يحظى الشمول المالي باهتمام عالمي كبير [1] لاسيما في البلدان النامية التي لا تزال تسجل مستويات عالية من الاستبعاد المالي و صعوبة في تعميم و إيصال الخدمات المالية لكل افراد

المجتمع خاصة في المناطق الريفية، الأمر الذي انعكس سلباً على مستويات الرفاهية و النمو الاقتصادي في هذه الدول، فقد أجمعت كل الدراسات التجريبية التي عالجت أثر الشمول المالي على اقتصاديات الدول على الدور الفعال الذي يلعبه الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي و تحسين مستوى رفاهية الافراد خاصة من أصحاب الدخل المنخفض و تقليص مستويات الفقر في المجتمع، فالشمول المالي هو الحالة التي يتمكن فيها كل أفراد المجتمع و خاصة أصحاب الدخول غير المنتظمة و المنخفضة، والمؤسسات الاقتصادية وبالأخص المتناهية الصغر والصغيرة من الحصول على كافة الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي (فتح الحسابات، التحويل، المدفوعات، الائتمان، التأمين..)، و بتكلفة مناسبة و جودة عالية و بصفة مستدامة، الامر الذي يسمح لهم بتطوير نشاطهم و تحسين دخولهم و تحسين مستوى رفاهيتهم، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي المحقق في الاقتصاد.

= العلوم المالية والمحاسبية، المجلد٣ العدد٢ ،٢٠١٨ ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص١٠٤- ص١٢٩.

١ برز "الشمول المالي" كمسألة هامة في جدول أعمال السياسة العالمية للتنمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ،التي كشفت عن اختلالات هيكلية في النظام المالي العالمي، ونظرا للعلاقة الوثيقة بينه وبينٌ التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي من جهة وقدرته على دعم الفئات الاجتماعية المستبعدة ماليا كالفقراء وسكان الأرياف والمرأة من جهة أخرى، إلى جانب دعم المشروعات الصغيرة، فقد تزايد الاهتمام بتعميم الخدمات المالية، حيث لعبت الجهات الرقابية المالية والحكومة والقطاع المصرفي دورا نشطاً في ذلك. لمزيد من التفاصيل انظر:- نادية اللوزي: واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه (دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية)، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، مجلد ٢، العدد٢، ، ديسمبر ٢٠٢١، الجزائر، ص١٢.

لذلك يعتبر الشمول المالي أداة فعالة لدعم النمو الاقتصادي، وهذا ما تدعمه نتائج العديد من الدراسات [١] التي اهتمت باختبار العلاقة القائمة بين مؤشرات الشمول المالي و النمو، الأمر الذي جعل منه هدف استراتيجي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه من أجل الحد من الفقر و تعزيز النمو الاقتصادي فيها.[٢]

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث انطلاقاً من تصاعد الاهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي في ضوء ما اثبتته التجارب الدولية من دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي و رفع الكفاءة المالية ، وامكانية ضم الاقتصاد الخفي للاقتصاد الرسمي مما يساهم فى النمو الاقتصادي و تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، فضلاً عن تحسين الحالة المعيشية لأفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم، هذا بجانب دوره كأحد الحلول لمواجهة التحديات الصحية وتداعياتها الاقتصادية ومنها جائحة كوفيد-١٩، كما يبرز البحث الجهود المصرية لتحقيق الشمول المالي وكيفية الاستفادة منها في تحقيق التنمية.

---

١ لمزيد من التفاصيل انظر كلا من:-

- أسماء دردور- سعيدة حركات: قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ باستعمال نموذج ARDL ،مجلة الاستراتيجية و التنمية، الجزائر، المجلد ١، العدد٤، ٢٠٢٠.
- حسنية دومة ، فاطمة بن الناصر، علي بن الضب: العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي لدول العينة المختارة السعودية قطر و الكويت لفتره ٢٠٠٤-٢٠١٥ مجلة مجاميع المعرفة، الجزائر ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، سنة٢٠٢٠.
- Dai-Won Kima , Jung-Suk Yub , M. Kabir Hassan, Financial inclusion and economic growth in OIC countries , Research in International Business and Finance Volume 43, January 2018.
- Vinay Kumar Singh, Sajal Ghosh , Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence from eastern Indonesia , Volume 06,ISSUE10 ,E05235 ,OCTOBER01,2020.
- Yang Liu b , Lin Luan c, Weilong Wu a, Zhiqiang Zhang d , Yen Hsu, Can digital financial inclusion promote China's economic growth? , International Review of Financial Analysis Volume 78, November 2021.

٢ زهراء أحمد النعيمي: تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصاد، المجلد ٣، العدد ٤٠ ، ٢٠١٨، العراق، ص ٢٥٨ - ص ٢٥٩.

الهدف من البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ومواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة ، والقاء الضوء على آليات تحقيق الشمول المالي، والجهود المصرية في هذا الشأن.

مشكلة البحث

يعزز الشمول المالي الاستقرار المالي ويساهم في تحقيق التنمية المستديمة بكل أبعادها، فقد تزايد الاهتمام به عالمياً من جانب المنظمات الدولية التنموية، حيث يعتبر داعماً لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بجانب اهتمام البنوك المركزية به مؤخراً، ومن هنا تطرح عدة أسئلة: ما المقصود بالشمول المالي وما هي أهميته في تحقيق التنمية المستدامة ، أهدافه وأبعاده؟ و ما هو التقدم المحقق عالميا في مجال الشمول المالي،وماهي الجهود التي بذلتها مصر في محاولة تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجيتها، وماهي صور هذه الجهود.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي لدراسة ووصف خصائص الشمول المالي وتأثيراته التنموية ودوره في مواجهة تحديات مثل جائحة الكوفيد ١٩ ، وكذلك المنهج الاستقرائي بالاستعانة بالتقارير والدراسات الخاصة بالشمول المالي و الصادرة من المنظمات والمؤسسات الدولية بما يخدم موضوع البحث.

خطة البحث:

مبحث تمهيدي: ماهية الشمول المالي وما يرتبط به

مبحث أول: الدور التنموي للشمول المالي

مبحث ثان: التحول نحو قطاع مصرفي رقمي

خاتمة

نتائج وتوصيات

المبحث التمهيدي: ماهية الشمول المالي وما يرتبط به

يعتبر موضوع الشمول المالي أحد الموضوعات المالية المهمة منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحادي والعشرين، وذلك عندما كثفت منظمات تمويل التنمية دعمها للائتمان متناهي الصغر من خلال تقديم القروض الصغيرة للأشخاص الذين يفتقرون إلى مصدر ثابت للدخل، وقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل التمويل المتناهي الصغر على نطاق أوسع، إلى جانب النفاذ إلى الخدمات المالية الأساسية مثل المدخرات.

ويهدف الشمول المالي حالياً إلى إتاحة نطاق أوسع من الخدمات للجميع مثل حسابات التوفير، الائتمان، التأمين، المدفوعات والتحويلات والمنتجات المالية الأخرى، ويشمل العملاء الأفراد (غير المستفيدين من الخدمات المصرفية)، بالإضافة إلى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ويعني الشمول المالي أيضاً الوصول إلى هؤلاء بشكل مستدام وبتكلفة معقولة. بحيث يكون نفاذاً سهلاً إلى مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية. والتي تتصف بأنها أكثر أماناً بشكل عام من حمل النقود، كما تعمل أيضاً على تعزيز الشفافية من خلال إنشاء مسارات المراجعة وتقليل الاحتيال، حيث تشتمل التكنولوجيا المالية على منصات الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتطبيقات الدفع عبر الأجهزة المتنقلة، وغيرها من البرامج المخصصة بل و العملة المشفرة.[١]

ولأهمية موضوع الشمول المالي، سيتم تناول ماهيته وما يرتبط به في هذا المبحث من خلال مطلب أول بعنوان تعريف الشمول المالي، ومطلب ثاني بعنوان الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي، ومطلب ثالث بعنوان أهداف الشمول المالي وأبعاده ، وذلك على النحو التالي.

١ هولين جاو: الخدمات المالية الرقمية: الوصول إلى غير المستفيدين من الخدمات المصرفية، مجلة اخبار الاتحاد، ITU News MAGAZINE، No. 03، 2021 ، ITU DIGITAL WORLD 2021، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢١، ص٣.

المطلب الأول : تعريف الشمول المالي

أولاً: ظهور ونشأة الشمول المالي

يرجع ظهور مصطلح الشمول المالي إلى عام ١٩٩٣ دارسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تم فيها تناول أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية ، وفي العام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة .[١]

ثانياً : تعدد تعريفات الشمول المالي

تعددت التعريفات والمصطلحات الخاصة بالشمول المالي وذلك نظراً لتعدد المدارس الفكرية و الجهات التي تصدت لتعريفه ، ووفقاً لاستراتيجيتها نحو تحقيقه، حيث يعرف الشمول المالي بأنه المكان الذي يمكن للأفراد والشركات فيه الوصول إلى منتجات وخدمات مفيدة وغير مكلفة خدمات تلبي احتياجاتهم التي يتم تقديمها بطريقة مستدامة، يتم تعريف الشمول المالي على أنه توافر ومساواة في الفرص للحصول إلى الخدمات المالية[٢]، ويعرف "الشمول المالي "أيضاً بأنه إتاحة الخدمات المالية (جانب العرض) عن طريق البنوك، جمعيات أهلية، شركات التأجير التمويلي، شركات التأمين، مكاتب البريد وشركات الرهن العقاري واستخدام الخدمات المالية(جانب الطلب).[٣]

---

١ د. نهلة أبو العز: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٨، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، في الفترة من٢٤ - ٢٥ مارس ٢٠٢١، ص٦.

٢ انظر:-

-(NSFI) National strategy for financial inclusion 2022-2028,PP,1-2.

-Nanda, Kajole; Kaur, Mandeep (2016). "Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence". Management and Labour Studies. 41 (2): 127–153. doi:10.1177/0258042X16658734.

٣ رنا بدوي: الشمول المالي ودور البنك المركزي المصري إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، البنك المركزي المصري، ٢٠١٨، ص٣.

ثالثاً: تعريف المؤسسات المالية الدولية

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام ٢٠١٤ تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي على أنه" نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية "، وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير ٢٠١٧ تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي إلى "تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة (من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين....الخ) ، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".[١]

وتعرف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) فتعرف الشمول المالي على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه:"وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤلية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا.[٢]

١ د. نهلة أبو العز: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٨، مرجع سابق، ص٦.
٢ لمزيد من التفاصيل انظر كلا من:- =

رابعا: تعريف الامم المتحدة للشمول المالي

يمكن فهم مصطلح الشمول المالي في ضوء تعريف تقرير الامم المتحدة، على أنه توفير الخدمات المالية للطبقات الفقيرة بشكل دائم، وبتكلفة يمكن تحملها بهدف دمج هذه الشريحة في الاقتصاد الرسمي، كما انه يعبر عن مدى استطاعة الافراد والشركات الحصول على منتجات مالية مفيدة وبتكلفة معقولة تشبع حاجاتهم من ادخار ، وائتمان، وتأمين، على أن تقدم هذه الخدمات بطريقة أمنة.[١]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن الشمول المالي يهدف إلى :

تحقيق القدرة المالية وبشكل خاص للطبقات الفقيرة ، وذلك من خلال إدارة الاموال بشكل فعال والتخطيط المستقبلي والتعامل مع الضائقة المالية .

- حصول الجميع على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقريبة المسافة، مع القدرة على تحمل تكاليفها ، واستخدامها بإنتظام .

- جودة الخدمات والمنتجات المالية المقدمة حيث انها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة تلك الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.

- تحقيق التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

= - سمير عبد الله واخرون: الشمول المالي في فلسطين، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية- الفلسطيني " ماس " ، القدس، رام الله، ٢٠١٦.

- صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المال والشمول المالي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ٢٠١٥، ص١- ص٤.

١ انظر:-

United Nations, (2016), "Digital financial inclusion. International telecommunication union (ITU), issue brief series, inter-agency task force on financing for development, July. United Nations. Available at: http://www.un.org/esa/ffd/wp content/uploads/2016/ 01/Digital-Financial Inclusion_ITU_IATFIssue- Brief.pdf.

بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٠.

المطلب الثاني : الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي

يهتم بموضوع الشمول المالي عدد من الهيئات العالمية، وذلك نظراً لما يمثله هذا الموضوع من تأثيرات مالية واقتصادية متعددة، وكان نتاج هذا الاهتمام وضع مجموعة من المعايير والاسس التي تدعم وتعضد من تحقيق الشمول المالي وهذه الهيئات هي: [١]

أولا: لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف BCBS

ثانياً: اللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات CPSS

ثالثاً: مجموعة العمل المالي "فاتف" FATA

رابعاً: الجمعية الدولية لضامني الودائع IADI

خامساً: الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين IAIS

سادساً: مبادئ مجموعة العشرين (G – 20)

أولاً: لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف BCBS

تأسست لجنة بازل للرقابة عام ١٩٧٤، من محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر العظمى، تحت رعاية بنك التسويات الدولية [٢]، وقد أرست اللجنة عددا من المبادئ تمثل العناصر الأساسية التي تقوم عليها نظم الرقابة الفعالة، وتغطى هذه المبادئ بصورة شاملة الشروط اللازمة؛ لزيادة كفاءة الرقابة المصرفية، فضلا عن شروط منح التراخيص، وقواعد ومتطلبات

---

١ انظر:

CGAP, White paper, 2016. Avaible at:-
https://www.cgap.org/blog/series/2016-gpfi-white-paper-%E2%80%93-standard-setters-and-inclusionFinancial Action Task Force.

بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤

٢ تكونت هذه اللجنة من ممثلي هيئات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية في كل من بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورج وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

الرقابة الحذرة، وسبل تطوير الرقابة المصرفية، ومعايير الإفصاح، وتحديات السلطات الرسمية للمراقبين، وشروط ضمان سلامة النظام المصرفي العالمي وقد سعت لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي :

أ - تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك .

ب - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك .

ج - تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات، وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك. [1]

ثانياً: اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسويات CPSS

مثل نظم الدفع والتسوية إحدى اللبنات المهمة في النظام المالي والمصرفي الخاص بكل بلد، إذ من خلالها تتم عمليات الدفع بين الأشخاص والمؤسسات، وكذلك تخليص الأموال المستحقة على كل الاطراف عبر عمليات تصفية المعاملات وتسويتها، كما أنه غالبا ما يتم إنشاء هذه النظم من أجل تغطية احتياجات الاطراف المعنية لتسهيل عمليات الدفع والتسوية التي تتطلب السرعة في الأداء من أجل انتقال الأموال المستحقة بين هذه الأطراف، ومع التطور الحاصل في ميدان أدوات الدفع غير المادية وكذلك الأنظمة الإلكترونية وتطور

---

١ وقد أقرت لجنة بازل عام ١٩٨٨ اتفاق (بازل II)، والذي استهدف وضع معايير دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توافرها في البنوك لمواجهة كلا من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وتتمثل العناصر الرئيسية للاتفاق في وضع معايير موحدة لتقييم رأس المال والأصول البنكية وفقا لمخاطر الائتمان (بما فيها المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية) ووضع حد أدنى بقيمة ٨ % لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها.
ولم يتوقف عمل لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد إصدار اتفاقية كفاية رأس المال ففي عام ١٩٨٨ ، فظهرت عام ١٩٩٧ عدة وثائق متعلقة بمبادئ وقواعد الإدارة السليمة للبنوك، والرقابة الفعالة عليها، واتبعتها في عام ١٩٩٩ بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها، وبعد تطبيق اتفاقية (بازل الأولى) حدثت على الساحة العالمية تطورات هامة، سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات وأساليب الإدارة المالية، فضلا عن تعدد الأزمات، المالية مما تتطلب إعادة النظر في الاتفاقية القائمة. لمزيد من التفاصيل انظر:-
Basel committee on banking supervision.
Avaible at:- /https://www.bis.org/bcbs
بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤

البرمجيات المختلفة ، عرفت نظم الدفع تطورات كبيرة، حيث توسع نطا ق عملها ليشمل إنشاء أنظمة للبطاقات البنكية ونظم تسوية الأوراق المالية ، بالإضافة إلى أنظمة الدفع المباشر(Credit Transfer).

أدى هذا التطور إلى ظهور مخاطر جديدة ومختلفة شملت الجوانب القانونية والتشريعية والتشغيلية، وأصبح من الضروري المبادرة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي كل هذه المخاطر ولضمان الاستقرار المالي لأنظمة الدفع والحفاظ على ثقة المؤسسات المشاركة في هذه الأنظمة وبالتالي ثقة كافة المتعاملين .[١]

ثالثاً: مجموعة العمل المالي " فاتف " FATF

كان تأسيس مجموعة العمل المالي (FATF) بناء على قرار قمة G7 المنعقدة في باريس عام ١٩٨٩ بسبب تصاعد القلق بشأن انتشار غسيل الأموال والتهديد الذي يتعر ض له النظام المصرفي والمؤسسات المالية، بحيث تتمثل مهامها في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي.[٢]

رابعاً: الجمعية الدولية لضامني الودائع IADI

تأسست الجمعية الدولية لضامني الودائع في ٢٠٠٢ ، وهي جمعية تطوعية تضم ما يزيد على ٧٠ عضواً ومنتسبا يمثلون أكثر من ٦٥ جهة اختصاص، تعقد الجمعية منتدى للتعاون الدولي بين ضامني الودائع، والبنوك المركزية، والمنظمات الدولية بشأن القضايا ذات الصلة بالاستقرار المالي وتأمين الودائع

---

١ انظر:-
World Bank 2021: Consumer Risks in Fintech New Manifestations of Consumer Risks and Emerging Regulatory Approaches, POLICY Research paper, Finance, Competitiveness & Innovation global practice , Washington DC,USA,2021,PP.78-122.

٢ انظر: -
Financial Action Task Force.
Avaible at:- /https://www.fatf-gafi.org/
تاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤

وأعمال حسم النزاعات، لاسيما بسبب ما حدث في سياق الأزمة المالية العالمية، والاعتراف المتزايد بالدور بالغ الأهمية الذي تقوم به النظم الصريحة لتأمين الودائع في تشجيع ثقة الجماهير في النظم المالية، حيث يمكن أن يؤدي تأمين الودائع المصمم لحماية المودعين الأقل دراية بهذا العمل على زيادة الثقة في النظام المالي، مما يسهم في تحقيق الاشتمال المالي من خلال زيادة الوعي المالي والمعارف المالية بالمنتجات المصرفية التي يمكن أن توفر الحماية من تكبد الخسائر.[١]

خامساً: الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين IAIS

تم انشاء الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين IAIS في العام ١٩٩٤، ويضم في عضويته المشرفين على التأمين والمنظمين في أكثر من ٢٠٠ هيئة إشرافيه على التأمين فيما يقارب ١٤٠ دولة، وهو الهيئة المسئولة عن وضع المعايير الدولية في إطار تطوير أسواق التأمين وتشجيع استقرارها وسلامتها، ومهمة IAIS تتمثل في تعزيز الإشراف الفعال والمتسق على الصعيد العالمي في صناعة التأمين من أجل تطوير والحفاظ على أسواق التأمين عادلة وآمنة ومستقرة لصالح حملة الوثائق وحماية لهم والإسهام في الاستقرار المالي العالمي.[٢]

---

١ وفي إطار هدفها المتمثل بتعزيز فعالية نظم التأمين على الودائع، نشرت الجمعية بالاشتراك مع لجنة بازل " المبادئ الرئيسية لأنظمة التأمين الفعالة على الودائع " ، كما أصدرت منهجية لتقييم الالتزام بهذه المبادئ، وقد تم وضع المبادئ الأساسية للجمعية واعتمادها على نحو مشترك مع لجنة بازل للإشراف المصرفي في يونيو ٢٠٠٩ لمزيد من التفاصيل انظر:-

International Association of Deposit Insurers. Avaible at:-
https://www.iadi.org/en/

تاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤

٢ يأتي الشمول المالي كأولوية قصوى للاتحاد، تتشابك مع أهدافه التحوطية، وتلك الخاصة بحماية المستهلك، وذلك على ضوء نطاق اختصا ص الاتحاد المتمثل في تطوير أسواق التأمين واتساع مظلة عضويته (التي تتضمن العديد من جهات الاختصاص والمناطق التي تعاني من معدلات استبعاد مالي مرتفعة) ومنذ الشروع في عمله الخاص بالتأمين الأصغر(الذي أصبح مرادفاً لمفهوم أسواق التأمين التي تشتمل الجميع. لمزيد من التفاصيل انظر:-

=International Association of Insurance Supervisors. Avaible at:-

سادساً: مبادئ مجموعة العشرين (G – 20) لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية

أدرك قادة مجموعة العشرين G20 خلال عام ٢٠١٠ أهمية الشمول المالي، وتم اعتباره دعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، حيث تم تأسيس رابطة باسم The Global Partnership for lusion (GPFI)Financial Inc. [١] ، وذلك لوضع خطة عمل تنفذ خلال عدة سنوات لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية SSBs Standred Setting Bodies للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي .[٢]

---

https://www.google.com/search?q=International+Association+of+Insurance+Supervisors&client=ms-android-oppo&sxsrf=ALiCzsY5maIqte25C72lPdIPRYCj260HNg%3A1655323549392&ei=nTuqYre5F6rl7_UPxZWUyAk&oq=International+Association+of+Insurance+Supervisors&gs_lcp=ChNtb2JpbGUtZ3dzLXdpei1zZXJwEAMyBAgjECcyBQgAEIAEMgUIABCABDIGCAAQHhAWMgYIABAeEBYyBggAEB4QFjIGCAAQHhAWMgYIABAeEBY6BwgAEEcQsAM6BwgAELADEEM6CgguENQCELADEEM6BwgjEOoCECdKBAhBGABQ1EZY1EZg41ZoA3ABeACAAXqIAXqSAQMwLjGYAQCgAQGgAQKwAQ_IAQrAAQE&sclient=mobile-gws-wiz-serp
تاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤

١ انظر: -
The Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI) is an inclusive platform for all G20 countries, interested non-G20 countries and relevant stakeholders to carry forward work on financial inclusion, including implementation of the G20 Financial Inclusion Action Plan, endorsed at the G20 Summit in Seoul . Avaible at:- https://www.gpfi.org/publications/g20-2020-financial-inclusion-action-plan
تاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤

٢ اعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G 20) في قمة تورنت يونيو ٢٠١٠ تسعة مبادئ للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي، وتستخدم رسمياً من قبل هيئات وضع المعايير. لمزيد من التفاصيل انظر كلاً من: - =

المطلب الثالث: أهداف الشمول المالي وأبعاده

تتعدد أهداف الشمول المالي وأبعاده ومحدداته على النحو التالي:-

أولاً : أهداف الشمول المالي

نظراً للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:

أ- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

ب- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

ج- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

د- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع.

هـ - خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي. [1]

ثانياً : أبعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية

= - د. عادل عبد العزيز السن: "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد٥، العدد٢،،كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، القاهرة،٢٠١٩ ،ص ١٧- ص١٩.

– CGAP, White Paper, Oct-2016,op.cit

١ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (٢٠١٨): الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢١: وثيقة رقم ٢٠٣٤٧-١٧، ص١٠-ص١٢.

والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها.

أ - الوصول للخدمات المالية

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية. [١]

ب - استخدام الخدمات المالية

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. [٢]

---

١ حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. تكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية: - عدد نقاط الوصول لكل - ١٠٠٠٠ من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية. - عدد أجهزه الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع. - حسابات النفوذ الالكترونية. - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

٢ تكمن مؤشرات هذا البعد في: - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.- عدد حملة سياسة التأمين لكل - ١٠٠٠ من البالغين. - عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية. - نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. - عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
لمزيد من التفاصيل انظر:- د. إسماعيل صاري - د. إبراهيم بوطريق: الشمول المالي كداعم أساسي لنجاح مبادرات رقمنه المالية العامة بالجزائر، في ظل انتشار جائحة كورونا، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان: التحول =

ج- جودة الخدمات المالية

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.[1]

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة كالتالي:

١ - القدرة على تحمل التكاليف

مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض

٢ ــ الشفافية

يلعب الوصول إلى المعلومات دوراً حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام

=الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، بدار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الفترة من٢٤- ٢٥ مارس ٢٠٢١، ص٧.

١ هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشراً، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

لمزيد من التفاصيل انظر كلا من:-

- البنك المركزي المصري: الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي،٢٠٢٠.
- بدر عجور، حنين محمد: دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، ٢٠١٧ ، ص١٠- ص١٤.
- د. إسماعيل صاري - د . إبراهيم بوطريق: المرجع سابق ص٦- ص٧.

GPFI,G20 Financial Inclusion Indicators ,2012. Avaible at:- .
https://www.gpfi.org/publications/g20-2020-financial-inclusion-action-/plan

الخدمات المالية. كما يجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

٣ ـ الراحة والسهولة

يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

٤ ـ حماية المستهلك

ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

٥ ـ التثقيف المالي

ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

٦ ـ المديونية أو السلوك المالي:

وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

٧ ـ العوائق الائتمانية

الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات. [١]

٩ ـ أهمية البنية التحتية

تعد البنية التحتية من أهم محددات الشمول المالي، وتشمل الطرق الممهدة التي تسهل الوصول إلى البنوك بأفرعها المختلفة، والوصول إلى ماكينات الصراف الآلي ATM. [٢]

وتهدف مؤشرات قياس بعد الجودة بشكل عام إلى تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة وذات الجودة مما يساعد في وصولها لكافة شرائح المجتمع، بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات.

---

١ صندوق النقد العربي: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المال والشمول المالي، مرجع سابق، ص٥- ص٨.

٢ د. رشا فؤاد عبد الرحمن: الشمول المالي داعم أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل جائحة كوفيد- ١٩، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٢١/٣/٣١، ص١٩- ص٢٠.

المبحث الأول : الدور التنموي للشمول المالي

الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي

يلعب الاقتصاد الرقمي دورًا مهمًا في تسريع التنمية الاقتصادية العالمية، وتعزيز إنتاجية الصناعات القائمة، وتعزيز الأسواق والصناعات ، مما يحقق نمو شامل ومستدام، ومن ناحية أخرى، أصبح الاقتصاد الرقمي محفزا للشمولية، من خلال ربط المجتمعات بعضها ببعض، وتقاسم المعلومات والأفكار والمنتجات، والسماح للبلدان بالارتفاع إلى مستويات أعلى من القيمة.

الاقتصاد الرقمي و تحسين الخدمات المالية

يعمل تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد [١] ، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفئات الأقل دخلاً من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، كما توفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الانتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتخلق المزيد من فرص العمل. [٢]

فقد يساعد تحسين وتسهيل عملية فتح حساب جاري على سبيل المثال في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها

---

١ د. سالم صلال الحسناوي - لينا صلاح مهدي: دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، جامعة الكوفة، مركز دراسات الكوفة، المجلد٢٠، العدد ٥٨ السنة ٢٠٢٠، العراق، ص٢٧.

٢ على سبيل المثال في عام ٢٠١٤ ساعد الاقتصاد الرقمي في المملكة المتحدة على توظيف ٣.١ مليون شخص أي ٥% من اجمالي الموظفين فيها، والتي وصلت إلى ٢٠٤,٠٠٠ شركة في مجال الاقتصاد الرقمي بنسبة ٩% من إجمالي الشركات في المملكة المتحدة في عام ٢٠١٥، كما كان تطوير تطبيقات الهواتف المحمولة وحده سببا في خلق ما يقرب من ٥٠٠ ألف وظيفة جديدة في الولايات المتحدة، وهو ما يعني ضمنا وتشير توقعات قوية لنمو فرص العمل. لمزيد من التفاصيل انظر:-

- Discussion Paper For International Seminar, D. E.-P. (2016, 12 20). Digital -Economy Russia Discussion paper,pp.4-5.
Avaible at:-
https,://pubdocs.worldbank.org/en/513361482271099284/Digitel-EconomyRussia Discussion paper.

بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٢

تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الانتاج والاستهلاك، وادارة المخاطر المالية التي تواجههم، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.

ومع ظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، فمن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية سيجعلها تلعب دوراً متزايداً في تسريع عجلة الشمول المالي. [1] مع مراعاة ما تتطلبه تلك الخدمات من معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، حيث زادت بالفعل الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي الرقمي.

ولذلك فقد فبرزت الحاجة الى تعميم الخدمات المالية والمصرفية بتكلفة معقولة لأكبر عدد من الجمهور، وبشكل خاص شرائح الدخل المنخفض، من خلال تنشيط الفعاليات والخدمات والمهام ليشمل حسابات مصرفية، وإدخال الصراف الالي الى الخدمة، وإيجاد نقاط بيع، فضلا عن القروض وتوطين رواتب موظفي الدولة، والحوالات المالية على المستويين المحلي والخارجي الأثر الكبير في تحديث المنظومة الثقافية والسلوكية والاجتماعية لأفراد المجتمع

وسيتم تناول دور الشمول المالي التنموي في هذا المبحث من خلال مطلب أول بعنوان دور التكنولوجيا المالية، ومطلب ثان تحت عنوان تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي.

١ انظر:-

Yoke Wang Tok & Dyna Heng : Fintech: Financial Inclusion or Exclusion?, IMF Working Paper ,Institute of Capacity Development, Working Paper No. WP/2022/080, Washington DC,USA,2022,P 17.

المطلب الأول : دور التكنولوجيا المالية

تعمل التكنولوجيا المالية .[١] على فتح مجالات جديدة ذات قدرات كبيرة للصناعة المصرفية من خلال ازالة العوائق التي يصادفها المتعاملون في مجال التمويل التقليدي، مما يسهم في دعم الانشطة الاقتصادية وخلق فرص للعمل [٢]، وبالتالي يحفز من دعم التنمية الاقتصادية. [٣]

---

١ التكنولوجيا المالية (Financial technology) ويتم الإشارة إليها بالاختصار(fintech)، هي التقنيات والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية. فهي تعتبر صناعة ناشئة تستخدم التقنيات لتحسين الأنشطة في مجال التمويل. وكمثال عن هذه التكنولوجيا يمكن الإشارة إلى استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالبنوك الخلوية، وكذلك خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول . لمزيد من التفاصيل انظر:

ربيع بوصبيع العايش - سليم جابو- مصعب روينة: آفاق التجارة الالكترونية في ظل ثورة التكنولوجيا المالية وسلسلة الكتل، المؤتمر الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة (نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية)، الجزائر، الفترة من٢-٣ ديسمبر ٢٠١٩ ، ص٢٠٨- ص٢٠٩.

٢ فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٤ ساعد الاقتصاد الرقمي في المملكة المتحدة على توظيف ٣.١ مليون شخص أي ٥% من اجمالي الموظفين فيها، والتي وصلت إلى ٢٠٤,٠٠٠ شركة في مجال الاقتصاد الرقمي بنسبة ٩% من إجمالي الشركات في المملكة المتحدة في عام ٢٠١٥، كما كان تطوير تطبيقات الهواتف المحمولة وحده سببا في خلق ما يقرب من ٥٠٠ ألف وظيفة جديدة في الولايات المتحدة، وهو ما يشير الى توقعات قوية لنمو فرص العمل. لمزيد من التفاصيل انظر:-

Discussion Paper For International Seminar, op.cit, p5.

٣ لمزيد من التفاصيل عن ماهية التكنولوجيا المالية ودورها التنموي انظركلا من:-

- Abu Seman, Junaidah," Financial Inclusion: the role of financial system and other determinants", thesis docter, Salford Business School University of Salford, Salford, United Kingdom,2016.
- Kim Yonghee , Young-Ju Park , Jeongil Choi , Jiyoung Yeon," An Empirical Study On The Adoption Of "FinTech "Service: Focused On Mobile Payment Services" , Advanced Science And Technology Letters , Vol.(114),2015 .
- Alt, R., & Puschmann, T," The Rise Of Customer-Oriented Banking - Electronic Markets Are Paving The Way For Change In The Financial Industry", Electronic Markets,2012.
- Yorulmaz, Rocep," Financial Inclusion & Economic development", thesis master, Clemson university,2012.

أولا: التكنولوجيا المالية و الوصول إلى الشمول المالي

تقوم التكنولوجيا المالية بدور لا يمكن انكاره في دعم الشمول المالي ، فالابتكارات التي قدمتها التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ساهمت بشكل كبير على تقديم خدمات اكبر وافضل، كما ساهمت في تيسير الاجراءات عند التعاملات التجارية من خلال دعم الائتمان بين المتعاملين من خلالها [١] ، كما تعد أليات التكنولوجيا المالية أهم السبل لحل المشاكل المتمثلة في التكلفة المرتفعة للخدمات وبعد المسافات بين المناطق النائية ومراكز الخدمات المالية والروتين المعقد المعتمد من قبل المؤسسات التقليدية، فهي تتمتع بالمرونة المطلوبة اذ تسمح بإيصال الخدمات من خلال الاجهزة الذكية إلى أبعد نقطة ممكنة، فهي تصل إلى مختلف الشرائح المجتمعية دون أن يذهب اليها احد وبتكلفة منخفضة ، وذلك نظراً لعدم احتياجها الى التجهيزات والمعدات التقليدية للمؤسسات المالية بشكلها الحالي، فهي تمثل نموذجاً جديداً للعمل، وبشكل جديد تماماً، كما أنها تتيح البيانات المشتركة للعملاء الموجودة لدى مزودي الخدمة مما يحقق التأكد من الجدارة الائتمانية الكترونياً، ومن خلال اتاحة الوصول لتلك البيانات ، فإن ذلك يساعد في تحقيق أهداف الشمول المالي.[٢]

ثانياً :استخدامات التكنولوجيات المالية لدعم الشمول المالي

تنامي دور التكنولوجيات المالية الحديثة[٣] في تقديم الخدمات المالية والمصرفية وتحسين مستويات الشمول المالي في العديد من البلدان، فشهدت

---

١ بلعور سعيدة - زاوية رشيدة : التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من اجل تنمية مستدامة، ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني بعنوان صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس، الجزائر،٢٠١٩، ص٨.

٢ نشر البنك الدولي دراسة في العام ٢٠١٤ عن الشمول المالي أكد فيها ان هناك تحسناً ملحوظاً في الأونة الاخيرة في نسبة الحاصلين على خدمات مالية في العالم اذ بلغت نسبتهم ٦٩% من البالغين وهو ما يشير الى تحسن نسبة الشمول المالي بفضل التكنولوجيا المالية.
لمزيد من التفاصيل انظر:- مهند الدكاش: دور التكنولوجيا المالية في دعم الصناعة الاجتماعية الاسلامية نظرة مقصديه، ورقة مقدمة الى المؤتمر العالمي الرابع عشر لعلماء الشريعة المالية ، ماليزيا،٢٠١٩،ص١٤- ص١٥.

٣ تشمل التقنيات المالية الحديثة عدد من التطبيقات والمنصات والبرامج المالية من بينها تقنية البلوك تشين التي تعتمد عليها منصات الأصول المشفرة Crypto assets وبعض منصات التحويلات المالية الرقمية، ومنصات التمويل الجماعي Crowdfunding التي يتم من خلالها توفير التمويل اللازم للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال شبكة من =

سوق التكنولوجيات المالية الحديثة نموا بارزاً في السنوات الأخيرة حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات في التكنولوجيات المالية الحديثة على مستوى العالم من ١٩ مليار دولار عام ٢٠١٣ إلى ما يقارب من ١١٢ مليار دولار عام ٢٠١٨، و تشمل هذه التقنيات عددا من الحلول المتطورة التي تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه التوسع في تقديم الخدمات المالية، حيث تساعد على زيادة مستويات كفاءة هذه الخدمات من خلال تقليل الوقت الكلفة المطلوبين لإنجاز المعاملات المالية، كما تسهم بشكل كبير في زيادة مستويات الشمول المالي.[١]

ثانياً : الأرباح الرقمية وفرص العمل

يلعب الاقتصاد الرقمي دوراً هاماً في خلق فرص العمل تشير التقديرات إلى أنه من الممكن أن تنشأ في الاقتصاد الرقمي في الاتحاد الأوروبي ١ .٥ مليون وظيفة إضافية، إذا كان يعكس أداء الولايات المتحدة أو السويد في اقتصادها الرقمي تلك الفرص، وذلك وفقًا لدراسة أجراها فريق العمل BCG ، فإن الدول الأوروبية الرائدة في مجال الرقمنة، مثل الدنمارك والسويد وفنلندا سوف يتجاوز عدد الوظائف الجديدة فيها بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ عدد الوظائف الجديدة التي يتم إلغاؤها تدريجيًا بمقدار ١.٦ إلى ٢.٣ مليون. [٢]، وذلك من خلال ما يتم تحقيقه من أرباح رقمية.

=المقرضين فيما بينهم وفقاً لنموذج إقراض النظائر Peer to peer lending ، إضافة إلى تقنيات استخدام الانترنت والهاتف المحمول في تقديم الخدمات المالية، وتقنيات استشارات الذكاء الصناعي المالية والاستثمارية وغيرها من التقنيات المالية الأخرى .

١ يقسم مجلس الاستقرار المالي التقنيات المالية الحديثة إلى خمس مجموعات رئيسية بما يشمل: - خدمات المدفوعات والمقاصة والتسوية؛ خدمات الإيداع والاقتراض وحشد التمويل؛ خدمات التأمين؛ خدمات إدارة الاستثمار؛ خدمات دعم السوق. لمزيد من التفاصيل انظر: - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٩.

٢ يلقي تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠١٦ بعنوان "الأرباح الرقمية" الضوء على العديد من الأمثلة حول كيفية تعزيز التجارة الإلكترونية لفرص العمل لدى أولئك الذين ربما تم استبعادهم من السوق العالمية. ووفقا للتقرير فإن شبكة الإنترنت تمكن العديد من الشركات الصغيرة من المشاركة في التجارة العالمية، وبالتالي تؤدي إلى المزيد من الإدماج، كما يشير تقرير التجارة العالمية إلى أن "مركز معلومات الدولة في الصين يقدر أن الازدهار الذي شهده قطاع التجارة الإلكترونية في البلاد كان سبباً في خلق ١٠ملايين وظيفة في المتاجر الالكترونية والخدمات المرتبطة بها، أي نحو ١. ٣ % من فرص العمل في الصين. لمزيد من التفاصيل انظر:- =

إن التقنيات الرقمية عززت في العديد من الحالات النمو والفرص الموسعة بالإضافة إلى تقديم الخدمات بشكل أفضل، فالتكنولوجيات الرقمية قادرة على إحداث تحول عميق في الاقتصاد ككل، وعبر مختلف القطاعات من خلال الأرباح الرقمية. وكما يتبين من الممارسات الناجحة، فإن الاستخدام الأكثر كفاءة للتكنولوجيات الرقمية هو المحرك الرئيسي لاقتصاد ونمو ووظائف أكثر قدرة على المنافسة.

ثالثاً : الشمول المالي وتنمية القطاع المالي

يعد الشمول المالي محركاً هاماً للنمو الاقتصادي من خلال تأثيره على القطاع المالي فقد أكدت العديد من الدراسات على التفاعل بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي أظهرت بأن الشمول المالي كان له الأثر الايجابي على النمو الاقتصادي وعلاقة سببية بين مؤشرات الشمول المالي والتنمية الاقتصادية[١]، إذ أن زيادة فرص حصول المؤسسات والأسر على مختلف الخدمات المصرفية وزيادة عدد النساء المستخدمات لهذه الخدمات لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي[٢]، كما يساهم الشمول المالي في النمو الاقتصادي من خلال إيجاد قيمة للأعمال التجارية الصغيرة ذات الآثار الايجابية غير المباشرة على مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والحد من اللامساواة والفقر، من جهة أخرى فإن تقديم الائتمان إلى الفئات الهشة بتكلفة منخفضة في المناطق الريفية

= Discussion Paper for International Seminar, op, cit, p5.

١ أسماء دردور - سعيدة حركات: قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧، مرجع سابق، ص٧٩.

yilmaz bayar M. D.: financial inclusion and economic growth evidence from transition economies of european union. journal of international finance and economics, 18(2), (June 2018), pp. 95- 96.

٢ انظر كلا من:-

- Hyland, Marie, Simeon Djankov, and Pinelopi Koujianou Goldberg. (2020). Gendered laws and women in the workforce. American Economic Review: Insights 2 (4), pp 475–490.
- Brock, J. Michelle and Ralph De Haas. (2021). Discriminatory lending: Evidence from bankers in the lab. Working Paper.
- Bartlett, Robert, Morse Adair, Stanton Richard and Wallace Nancy. (2019). Consumer-lending discrimination in the fintech era. NBER Working Paper.

يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يؤدي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي.[١]

لذلك فقد حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وبالفعل شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية، والتي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، والتي لا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، بل تشمل الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية الاجتماعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها.

١ انظر:-

Dinabandhu sethi, D. a.: financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence. journal of financial economic policy, 10(3), 2018, pp. 371-372.

المطلب الثاني: تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أولاً: الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

انعكست أهمية الشمول المالي كداعم أساسي بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق ثمانية من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ [١] ، والتي يمكن تناولها على النحو التالي [٢]:-

أ- الهدف الاول والثاني والثالث (القضاء على الجوع والفقر وتحسين اوضاع الصحة والمعيشة)

تبرز أهمية الشمول المالي هنا في تقديم خدمات مصرفية منخفضة التكاليف يسهل الوصول إليها من جميع فئات المجتمع، مما يتيح قروضًا مخفضة التكاليف وميسرة للفئات الأقل دخلًا، ويشجع على الاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتخلق هذه الاستثمارات فرص عمل، ومن ثمّ مصادر دخل دائمة للمواطنين الأقل دخلًا نابعة من إنتاج حقيقي في الاقتصاد؛ مما يسهم في القضاء على الفقر [٣]، وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.[٤]

ب: الهدف الخامس (المساواة وفقًا للنوع)

يهدف إلى الشمول المالي شمول النظام المصرفي لجميع أفراد المجتمع مما يؤدي إلى تمكين المرأة اقتصاديًّا، حيث إن توفير القروض الميسرة لتمويل

---

١ د. محمد السيد الشاعر: التجربة المصرية نحو التحول إلى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة المؤتمر العلمي الدولي العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان "التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، بدار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجي الفترة من ٢٤-٢٥ /٣/ ٢٠٢١، القاهرة ،٢٠٢١، ص٨.

٢ د. رشا فؤاد عبد الرحمن: الشمول المالي داعم أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل جائحة كوفيد- ١٩، مرجع سابق، ص٢١- ص٢٣.

٣ كما أن زيادة الإنتاج تسهم في القضاء على الجوع، حيث تؤدي إلى توفير مصادر أكبر للغذاء، خاصة إذا استهدفت الاستثمارات مشروعات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية والمنتجات الغذائية؛ مما يساعد في مصادر أوفر للغذاء، ويحقق مستويات معيشية وصحية أفضل.

٤ حنين محمد بدر: دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، شئون البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التجارة، ماجستير إدارة أعمال الجامعة الإسلامية، غزة، مارس/٢٠١٧ م – جمادي الثاني/ ١٤٣٨هـ، ص٢٠.

مشروعات خاصة بالنساء تؤدي إلى توفير مصادر دخل دائمة، كما أن زيادة الفرص الاستثمارية المتاحة للمرأة تساعد في تحقيق المساواة مع الرجل وتمكينها من وضع اقتصادي أقوى.

ج: الهدف الثامن (توفير فرص عمل لائق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي)

أنه من خلال الشمول المالي الذي يعمل على دعم دمج جميع السكان في النظام المالي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات؛ مما يوفر فرص عمل مناسبة لعدد كبير من السكان، كما أن ارتفاع الاستثمارات وزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل يؤدي إلى زيادة الدخول والتي من شأنها زيادة الناتج القومي الإجمالي ومن ثم معدلات نمو اقتصادي أعلى.

د: الهدف التاسع (التطوير الصناعي والابتكارات وتنمية البنية التحتية)

يساعد الشمول المالي على إتاحة المصادر المالية للجميع بسهولة مما يشجع على الابتكار والتطوير، فلن يستطيع المبتكر تحويل فكرته إلى ابتكار حقيقي ملموس دون التمويل المناسب؛ مما يؤدي إلى تطوير العملية الصناعية، ولن تتمكن الدول من تطوير البنية التحتية دون التمويل المناسب، حيث تحتاج إلى نظام مصرفي ناجح ليدعمها.

هـ: الهدف العاشر (الحد من عدم المساواة)

يهدف الشمول المالي إلى شمول الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بمختلف فئاته الاقتصادية وبمختلف مستوياته التعليمية وتوزيعه الجغرافي، وإتاحة مصادر مالية لجميع الفئات؛ لإقامة المشروعات على مختلف أحجامها؛ مما يسهم في تحقيق المساواة.

و: الهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)

تنعكس أهمية الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المصرفية بتكاليف منخفضة ويسهل الوصول إليها؛ مما يؤدي إلى توفير مصادر دخل، سواء كان من خلال توفير مصادر مالية لتمويل مختلف المشروعات بمختلف أحجامها، أو توفير دخل مقابل المدخرات مما يدفع عجلة التنمية، فبدون نظام مصرفي ناجح يضم جميع الفئات المجتمعية لن تتمكن الدول من تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: أهمية الشمول المالي من الناحية الانمائية

تكشف عدة دراسات أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، كما أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر، هذا إلى جانب أنه يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة. [١] كما تساعد على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات.[٢]

ثالثاً: دور الشمول المالي والادماج في الاقتصاد الرسمي

يقوم الشمول المالي بدور كبير في إدماج الأشخاص في النظام المالي الرسمي، وادماج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي[٣]، ويأتي ذلك من خلال :-

- تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك تحويل الأموال واستقبالها ويأتي ذلك من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

- حماية المدخرات التي تساعد الأشخاص على إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المريح وبناء رأس المال العامل.

---

١ صورية شنبي- السعيد بن لخضر: دراسة عن أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مرجع سابق، ص١٠٤-ص١٢٩.

٢ البنك الدولي:(مقالة عن الشمول المالي) الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء: - على الرابط التالي:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
بتاريخ ٢٢ /٥/ ٢٠٢٢

٣ إن توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي من خلال تحقيق الشمول المالي ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية نظراً لدوره التنموي الهام في تطوير الإنسان، وتحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر ودعم المساواة وتأمين الرفاهية وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل.

- تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم، وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- التخطيط ودفع النفقات المتكررة مثل الرسوم المدرسية، وإدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة مثل حالات الطوارئ الطبية أو الوفاة أو السرقة أو الكوارث الطبيعية.

رابعاً: الشمول المالي ودوره في مكافحة الفساد

فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية وفقاً لسياسات الشمول المالي يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى المعيشة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي ٤٧ % عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الإلكترونية. أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة٢٠ %.[١]

خامساً: الشمول المالي وجائحة كوفيد - ١٩

ظهرت أهمية الشمول المالي من خلال قدرته على مواجهة الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد - ١٩؛ لاسيما مع الإجراءات الاحترازية والحظر المنزلي التي فرضتهما الجائحة ، مما أظهر أهمية الحصول على حساب بنكي لاستخدام المعاملات البنكية الإلكترونية في إتمام المعاملات والتسويات المالية من خال استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية والكروت البنكية بمختلف أنواعها والتي كانت ضمن محتوى الخدمات التي يدعمها الشمول المالي، فهدف الشمول المالي في تضمين الجميع في النظام البنكي يدعم الحياة الاقتصادية في ظل هذه الجائحة وغيرها من الأزمات والكوارث؛ مما يؤكد أهميته ويدعو لدراسة محدداته للتعرف على سياسات تحقيق درجات أعلى من الشمول المالي، وتأتي تجربة البنك المركزي المصري مثالاً يحتذى به في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد - ١٩).[٢]

---

١ وليد عيدي عبد النبي: الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، المرجع السابق، ص٤.

٢ استطاع البنك المركزي المصري التعامل مع جائحة كوفيد - ١٩ من خلال استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، والتي أسهمت في تحقيق الاستقرار في النظام المالي؛ مما ساعد على تحقيق معدل نمو للاقتصاد المصري بنسبة ٣.٦ % في السنة المالية ٢٠٢٠ ، واستمرار هبوط عجز الموازنة للعام الثالث على التوالي، وقد تم إطلاق مبادرة السداد =

إن تعميم الشمول المالي من خلال وصول الخدمات المصرفية وبشكل مناسب وبأقل تكلفة وأعلى جودة لجميع الفئات لاسيما الفقيرة وكذلك المرأة وفي ظل معاناتها بشكل عام من الإقصاء المالي وصعوبة الوصول إلى القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال، نتيجة الحواجز الهيكلية والعقبات التنظيمية وبشكل خاص في منطقتنا العربية، والشباب الصغار الأقل من ٢٠ عاماً، يمثّل عاملاً أساسياً من عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يعمل الشمول المالي على تحقيق تلك الأهداف من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، ومكافحة الفساد، هذا بجانب دوره الذي لا ينكر في مواجهة جائحة كوفيد – ١٩ وما نتج عنها من تحديات مالية واقتصادية.

=الإلكتروني بتكلفة يتحملها البنك المركزي تزيد على ٦٠٠ مليون جنيه؛ لزيادة نقاط البيع الإلكترونية لدى الشركات والتجار بجميع المحافظات من ٢٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف نقطة بيع إلكترونية، واستهداف إصدار ٢٠ مليون بطاقة دفع وطنية، منها خمسة ملايين بطاقة للمرتبات الحكومية، وستة ملايين ونصف المليون بطاقة للمعاشات، وخمسة ملايين بطاقة لذوي الهمم، وثلاثة ملايين ونصف المليون بطاقة أخرى.

كما ساعدت البنية التحتية لأنظمة وخدمات الدفع في مصر في الاستجابة السريعة لتخطي الأزمة في ظل الإجراءات الاحترازية التي أصدرها البنك المركزي، وتشمل إلغاء جميع الرسوم والعمولات لمدة ستة أشهر على عمليات السحب النقدي والشراء بواسطة الكروت البنكية، وتسهيل الاشتراك في خدمة المحافظ الخاصة بالهواتف المحمولة وخدمات الإنترنت البنكي دون الحاجة إلى الذهاب لأفرع البنوك، هذا بالإضافة إلى تشجيع الشمول المالي من خلال ضخ تمويل بأسعار فائدة مدعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والتي نتجت عنها زيادة في محافظ البنوك الموجهة لهذه المشروعات بزيادة حوالي ٢١٣ مليار جنيه، استفاد منها مليون و ٨١ ألف مشروع من ديسمبر ٢٠١٥ إلى سبتمبر ٢٠٢٠ ، أيضًا تم إطلاق مبادرة لتوفير البنية التحتية الشاملة لدعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة، حيث يبدأ الدعم من فكرة المشروع وحتى تأسيس الشركة، وكذلك تشجيع الابتكارات، وقد أظهرت الأزمة أهمية الشمول المالي لزيادة التعاملات المالية للمواطنين وقت الأزمات، كما أوضحت أهمية الشمول المالي الإلكتروني بدعم البنية التحتية الرقمية لسهولة وصول الجميع للخدمات البنكية الإلكترونية. لمزيد من التفاصيل انظر: - د. رشا فؤاد عبد الرحمن: الشمول المالي داعم أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل جائحة كوفيد- ١٩، مرجع سابق، ص٢٣.

المبحث الثاني: التحول نحو قطاع مصرفي رقمي

أصبحت الرقمنة مطلبًا أساسيًا لجميع القطاعات على اختلاف أنشطتها وأهميتها، لاسيما مع التطور التكنولوجي المتزايد، فقد شهدت الصناعة المصرفية تحولاً جوهرياً في النظام المصرفي، فمنذ الأزمة المالية الأخيرة حدث للبنوك تغيير بسرعة كبيرة نتيجة التطورات والابتكارات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك الانتشار السريع للتقنيات مثل الهواتف المحمولة الذكية، الذكاء الاصطناعي، الروبوتات الذكية، تعميم الحواسيب والإنترنت.[١] وتحليلات البيانات الضخمة وغيرها، هذا بجانب تغلل دور الأجهزة المحمولة، وانعكاسها على المدفوعات الرقمية بطريقة كبيرة .[٢]

وفي سياق ذلك تتطلع الدولة المصرية لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين [٣] باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز

---

١ أحدث تغلل الانترنت تحولاً عميقا في عادات وتفضيلات المستهلكين، إذ أن أكثر من نصف سكان العالم استخدم الإنترنت في نهاية عام ٢٠١٨ حيث أصبحت تستخدم بشكل متزايد في تبادل المعلومات عبر الوسائط الرقمية وإجراء تعاملات عديدة كالتسوق عبر الانترنت أو الوصول إلى خدمات جديدة ، ويمثل الإنترنت أيضًا عرضًا ضخمًا للمستهلكين، حيث يمكنهم مقارنة جميع أنواع السلع والخدمات وتبادل خبراتهم كعملاء من مختلف الشركات، لاسيما في قطاعات مثل التأمين والاتصالات والخدمات المالية، لقد أتاحت هذه الظاهرة للعملاء مزيدًا من التحكم وسرعت الأداء السلس لقوى السوق لصالح العملاء.

لمزيد من التفاصيل انظر: - د: إيمان بركان – د مريم قشي: أثر التكنولوجيا المالية FinTech على الصناعة المالية والمصرفية، المؤتمر العلمي الدولي العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان "التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، بدار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجي، القاهرة، من ٢٤ -٢٥ /٣/ ٢٠٢١، ص٤.

٢ هناك عامل رئيسي آخر ساعد في تحقيق عملية التحول الرقمي وانعكس على المدفوعات الرقمية بطريقة كبيرة هو تغلغل الأجهزة المحمولة، حيث تعود أولى عمليات التبادل النقدي إلى نهاية التسعينيات عندما أصبح من الممكن تعبئة أرصدة المكالمات عبر الهواتف المحمولة، ووفقًا للأرقام فإن متوسط معدل انتشار الهواتف المحمولة في جميع أنحاء العالم يقترب من ٧٠% لمزيد من التفاصيل انظر:-
https://www.statista.com/statistics/274774/forecast-of-mobile-phone-users-worldwid/
بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٢

٣ يهدف الشمول المالي إلى تضمين جميع فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي، والذي يعد هدفًا عالميًّا، إذ ترجع أحدث الإحصاءات لوجود حوالي٢ مليار شخص لا =

الإصلاح الاقتصادي، كما أنه يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة[1]، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات.

وبالفعل تقوم الدولة المصرية باتخاذ خطوات حثيثة نحو دفع عجلة الشمول المالي وتحقيق أهدافه من خلال رقمنه القطاع المصرفي، وتحقيق اهداف الشمول المالي من خلال السياسات والاستراتيجيات المتبعة عالمياً في ذلك المجال.

وفي هذا المبحث سيتم تناول التحول نحو قطاع مصرفي رقمي من خلال مطلب أول بعنوان سياسات التوجه نحو اقتصاد غير نقدي، ومطلب ثان بعنوان: محاور تعزيز الشمول المالي وذلك على النحو التالي.

=يستخدمون الخدمات المالية الرسمية، و٥٠% من الاشخاص البالغين الفقراء لايتعملون مع البنوك لارتفاع تكلفة الخدمات وبعد المسافات ومتطلبات هذه الخدمات من أوراق ومستندات.

لمزيد من التفاصيل انظر: - د. ياسمين مجدي رجب عثمان، د. محمد أحمد محمد صالح: تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة في البورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد١، المجلد٥، يناير،٢٠٢١، ص٣.

١ لمزيد من التفاصيل عن الاقتصاد غير الرسمي انظر:

- د. علياء محمد عبد الجليل الغايش: الاقتصاد الخفي والتوظيف (حالة القطاع غير الرسمي في مصر)، المجلة العلمية، كلية الدراسات الاسلامية والعربية بنات، دمنهور، جامعة الازهر، العدد٦، الاصدار الثاني، ٢٠٢١.
- يسري العزباوي، سيف الخوانكي: رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ابريل ٢٠١٦.

المطلب الأول: سياسات التوجه نحو اقتصاد غير نقدي

أولاً: أهم مبادرات الاقتصاد غير النقدي

إن موجة الرقمنة في البنوك أدت إلى ظهور نظام أكثر تعقيد وديناميكية للنمو والابتكار[١] ، كما أتاحت للبنوك أفاقاً جديدة نحو التحول الرقمي في المنتجات والخدمات والعمليات بهدف الوصول لفهم أشمل لرغبات المستهلك المالي في العصر الرقمي والعمل على تلبية احتياجاته في ظل المنافسة المتنامية من قبل شركات التكنولوجيا المالية FinTech التي اعتمدت بشكل كامل على التكنولوجيا الرقمية في تقديم منتجاتها وخدماتها.[٢] مما دعا الدولة المصرية إلى دعم سياسات التوجه نحو اقتصاد غير نقدي، والتي كان من أهمها.

أ - مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي

هذا المشروع يعد تعاونا مشتركاً بين البنك المركزي المصري، و وزارة المالية، ويهدف لدفع المرتبات الشهرية وكافة المستحقات الأخرى للعاملين بالحكومة من خلال بطاقات تصدرها البنوك المصرية.[٣]

ب - مبادرة المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة

تتمثل هذه المبادرة في كونها بوابة لدفع وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، وكانت شركة اتصالات بالمشاركة مع شركة ماستركارد والبنك الأهلي المصري وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي، وهم أول من بدأ في تقديم هذه الخدمة، والتي تمثلت آنذاك في الإتاحة للمشتركين لدى شركة اتصالات

---

١ انظر
Omarini, Anna: The Digital Transformation in Banking and The Role of FinTechs in the New Financial Intermediation Scenario, Bocconi University, Munich Personal RePEc Archive, 9 June 2017, p 02.

٢ د: إيمان بركان – د مريم قشي: أثر التكنولوجيا المالية FinTech على الصناعة المالية والمصرفية، مرجع سابق، ص٦.

٣ مشروع التحول الى الاقتصاد الرقمي في مصر، اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، برعاية CIPE، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، يناير ٢٠١٦.

استخدام المحمول في إجراء عمليات الدفع والتحويل للأموال بطريقة آمنة بين مستخدمي الشبكة الواحدة.[١]

ج ـ خدمة فوري

تم تأسيس شركة فوري في عام ٢٠٠٨ بالاشتراك مع شركات عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وبنوك عاملة في مصر، وتوفر الشركة شبكة مدفوعات إلكترونية من خلال أكثر من ٥٠ ألف موقع لتسهيل دفع فواتير الهاتف والمرافق مثل الكهرباء والمياه وتذاكر السفر وأقساط التأمين والتبرعات وذلك كله عن طريق قنوات متنوعة منها ماكينات الصراف الآلي وصغار البائعين والصيدليات ومكاتب البريد ومن خلال الانترنت ومحفظة المحمول.

د ـ خدمة المدفوعات الإلكترونية للحكومة المصرية

تأسست شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية e-finance في عام ٢٠٠٥ لتصميم وادارة وتشغيل نظم الأعمال الإلكترونية لجميع الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات، وكانت فكرة تأسيسها في الأصل هو العمل على تحويل التعاملات النقدية إلى نظام التداول الإلكتروني فعملت وتميزت في نظام السداد الإلكتروني وهو حجر الأساس في أي نظام قائم على المدفوعات غير النقدية.[٢]

---

١ أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ٢٥ يونيو ٢٠١٣ عن إطلاق مشروع "فلوس"، وكانت أول مبادرة لاستخدام الهاتف المحمول في تحويل الأموال وتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ثم قامت شركة فودافون بالمشاركة مع بنك الإسكان والتعمير وموبينيل بالمشاركة مع بنك الإمارات دبي الوطني بتبني مشروع التعاملات المالية عبر الهاتف المحمول، واستمر هذا الاتجاه حيث اثبت جديته فطرح البنك الأهلي المصري خدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول باسم فون كاش دون الاعتماد على شركة محمول بعينها، فالبنك الأهلي يقدم هذه الخدمة للمواطنين سواء أكانوا عملاء للبنك أو غير عملاء.

٢ وهي شركة مملوكة بالكامل للدولة ومبادرة من الدولة للوصول إلى التحول في الاقتصاد غير النقدي، وبدأت الشركة في تشغيل نظام السداد الإلكتروني عام ٢٠٠٩. وهي تقدم العديد من الخدمات، و بجانب خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني التي توفر من خلالها خدمات دفع المرتبات وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية واشتراكات التأمينات الاجتماعية، فإن شركة e-finance توفر خدمات البنية والتحتية وخدمات تكنولوجيا الأعمال وخدمات مركز البطاقات وغيرها من الخدمات الإلكترونية، كما تقوم بتنفيذ ميكنة سداد المعاشات والإعانات التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي.

والتي تعتبر من أهم المبادرات التي تحقق أهداف الشمول المالي.[1]

إن الخدمات المصرفية الالكترونية هي ابتكار لطرق ومنتجات وأساليب مالية جديدة، أو استحداث للمواد المالية الاصلية بحيث تكون ملائمة لمتطلبات العصر، وملبية للإحتياجات المتنوعة بما يضمن تحقيق مردود جيد ،و تحقيق أهداف وتطلعات المؤسسات المالية المستقبلية والوصول لفهم أشمل لرغبات المستهلك المالي في العصر الرقمي والعمل على تلبية احتياجاته بشكل سهل الوصول اليه وبجودة وكفاءة عالية وبتكلفة منخفضة، وذلك في ظل المنافسة المتنامية من قبل شركات التكنولوجيا المالية.

ويعتبر نظام السداد الإلكتروني من خلال البطاقات الذكية و الهواتف المحمولة ومكاتب البريد ومن خلال الانترنت والمحافظ الذكية وغيرها، هو حجر الأساس في أي نظام قائم على المدفوعات غير النقدية، والتي تعتبر مرتكز أساسي لسياسات التوجه نحو اقتصاد غير نقدي، وقد قامت الدولة المصرية من خلال المبادرات التي سبق ذكرها عن طريق مؤسساتها المتعددة لاسيما البنك المركزي، ووزارة المالية، ووزارة الاتصالات وغيرها من مؤسسات الدولة بإعتماد ودعم أنظمة التداول و السداد الالكتروني سواء في التعامل بين تلك المؤسسات وبعضها، و في التعاملات بين تلك المؤسسات والمواطنين، بجانب دعم التعاملات الماليةبين المواطنين أفراد أو شركات بعضهم البعض، وذلك من أجل تحقيق أهداف الشمول المالي.

١ يعد أسلوب الحصول على الدخل الشهري للعاملين بالدولة محددًا مهمًّا للشمول المالي، فالتحويلات والخدمات البنكية الإلكترونية تؤدي إلى زيادة نسبة السكان المشمولين بالنظام المصرفي، وذلك يستمر حتى بعد سن التقاعد لاستمرار الحصول على معاشات التقاعد من خلال الخدمات البنكية الإلكترونية؛ مما يؤدي إلى شمول جميع العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات بالنظام المصرفي.
لمزيد من التفاصيل د. رشا فؤاد عبد الرحمن: الشمول المالي داعم أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل جائحة كوفيد- ١٩، مرجع سابق، ص١٩.

المطلب الثاني: محاور تعزيز الشمول المالي

أولاً: إنشاء المجلس القومي للمدفوعات

يختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بديلا عنه، وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي .[١]

ثانياً: المبادرات الداعمة لمفهوم الشمول المالي

تهتم الحكومة المصرية ممثلة في البنك المركزي المصري بتطبيق، وارساء مفهوم الشمول المالي عبر إطلاق العديد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه، والتي من أهمها:

أ ـ مبادرة حساب لكل مواطن

ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، من خلال إطلاق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر تحت عنوان "حساب لكل مواطن".[٢]

ب ـ مبادرة التمويل العقاري:

تم بموجبها تخصيص مبلغ ١٠ مليارات جنيه لمدة ٢٠ سنة وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية. [٣]

---

١ تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧، والذي يتضمن ١٦ عضوا منهم رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي والوزارات المعنية.

٢ ودعا البنك المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات وذلك لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة.

٣ أطلقها البنك المصري في فبراير ٢٠١٤، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري عند صدورها بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة=

ج ـ مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بشريحة ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥% متناقصة للمشروعات الصغيرة وبفائدة ٧% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة.[١]

د ـ خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول

فهي تعمل على تحقيق توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية ، وللوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين، و تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل الجمهورية، و تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية، وقد بلغ عدد المشتركين في خدمة تحويل الأموال عبر المحمول نحو ٩.٢ مليون عميل منذ إطلاق المبادرة في يوليو ٢٠١٧.[٢]

ارتبط الشمول المالي بشكل أساسي بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية، حيث أنه يعمل على تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وكذلك النمو الاقتصادي والكفاءة المالية فضلاً عن تنمية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل من خلال زيادة فرص حصولهم على المنتجات المالية من قروض وتسهيلات ائتمانية وغيرها وبتكلفة منخفضة، مما حدا بالبنك المركزي المصري على اتخاذ خطوات داعمة لتحقيق الشمول المالي من خلال

= الفائدة لتتراوح بين ٥% إلى ٧% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و٨% لمتوسطي الدخل و١٠.٥% لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة ٩٥٠ ألف جنيه.

١ والتي تم إطلاقها في يناير ٢٠١٦، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من ٥٥ مليار جنيه حتى نهاية ٢٠١٧.

٢ أصدر البنك المركزي في نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في خطوة نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي. انظر:- مشروع التحول الى الاقتصاد الرقمي في مصر، اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، مرجع سابق.

المبادرات السابق ذكرها ،مما أتاح للبنوك أفاقاً جديدة نحو التحول الرقمي في المنتجات والخدمات والعمليات بهدف الوصول لفهم أشمل لرغبات المستهلك المالي في العصر الرقمي.

الأمر الذي ساهم في النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة المالية فضلاً عن تنمية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل من خلال زيادة فرص حصولهم على المنتجات المالية من قروض وتسهيلات ائتمانية وغيرها وبتكلفة منخفضة، والذي انعكس بشكل إيجابي على معدلات التضخم والبطالة بانخفاضهما تدريجيا، بالإضافة الى بداية انغماس الاقتصاد غير الرسمي داخل الاقتصاد الرسمي والاختفاء التدريجي للسوق السوداء، وظهور عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خريطه الهيكل الإنتاجي مما قلل من نسبه الفئات المهمشة

الخاتمة

اتخذت العديد من الدول ومن ضمنها مصر من الشمول المالي توجهاً استراتيجياً لها لدعم الاستقرار المالي والاجتماعي ، ومحوراً من محاور النمو الاقتصادي عن طريق اتاحة الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع واستقطاب وتشجيع الفئات المستبعدة على استخدام خدمات مثل خدمات الدفع والتحويل ، خدمات التأمين ، وخدمات التمويل والائتمان، من خلال القنوات الرسمية، لتفادي لجوء البعض الى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لاتخضع لحد أدنى من الرقابة والاشراف ،الأمر الذي دفع البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر لتعزيز الشمول المالي، واتخاذ خطوات جادة في هذا السياق.

فمنذ عام ٢٠٠٩ قامت مصر بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيئة السياسات التنظيمية ذلك، وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وقد ساعد في ذلك التطور التكنولوجي ، والذي ساهم في انتشار التكنولوجيا المالية الرقمية، والتي أدت إلى توسيع نطاق تبادل الخدمات المالية في كل مكان، وبين كل أنواع المؤسسات والشركات الكبيرة أو الصغيرة ورجال الأعمال والتجار وحتى الأفراد العاديين.

لقد أصبحَ الشمول المالى أحد أولوياتِ الحكومةِ المصرية وتسعى إلى إرساءِ مبادئِه بهدفِ تحقيق العدالة الاجتماعية و تحقيقِ النمو الاقتصادى المستدام، والذي لن يتحقق دون وجود سياسة جادة لمكافحة أسباب الفقر،تعد سياسة مكافحة الفقر جزءا من التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي ولتحقيق التنمية المستدامة، إذ لا معنى للحديث عن الاستقرار المالي في مقابل الهشاشة المالية أو للحديث عن الاحتواء الاجتماعي إذا لم يتم إعادة إدماج الفئات ذات الدخل المحدود والمستبعدة من الخدمات المالية في القطاع المالي الرسمي في حدها الأدنى.

إن الشمول المالي ليس هدف في حد ذاته إنما وسيلة لتحقيق هدف أوسع، حيث يمكن استخدام الشمول المالي كأحد العناصر التي تستهدف زيادة التوظيف، أو دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ولدينا نموذجاً في التجربة الصينية التي استخدمت الشمول المالي كأحد أدوات خفض الفقر، ومن جانب أخر كانت تجربة الهند السلبية، فعندما تم إقراض صغار الفلاحين قروض سلسة

وسهلة، أدى الأمر إلى « انتحار جماعي بسبب دخول الفقراء في دائرة مديونية كانوا غير قادرين على الخروج منها بسبب غياب آليات للتعامل مع تعثرهم مثل إعادة الجدولة أو إلغاء القروض.. إلخ، بالإضافة إلى نقص ثقافة التعامل مع تلك الخدمات.

وأخيرا فإن تحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي من شأنه الحد من التداعيات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات وأقربها حالياً لجائحة كوفيد - ١٩، ومن ثم يجب الاستمرار في دعم التوجهات نحو طرح خدمات مصرفية جاذبة ومنخفضة التكاليف وأسعار فائدة مناسبة والتي من شأنها جذب العملاء للتعامل مع النظام المصرفي الرسمي. بجانب ترسيخَ مفهومِ الشمولِ المالى ورسمَ السياساتِ الإصلاحية لتحقيقِ معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى والارتقاءَ بالمستوى المعيشى لأفرادِ المجتمع، و تحقيقِ الاستقرارِ الإقتصادى والتمهيدِ لانطلاقةٍ اقتصادية قوية وتنمية شاملة.

النتائج والتوصيات

اتخذت الدولة المصرية طريقاً داعماً للشمول المالي من خلال المبادرات العديدة التي قامت بها عن طريق مؤسساتها والتي حققت بالفعل الكثير من النتائج المرجوة من أهداف الشمول المالي المرتبطة بالتنمية المستدامة، الأمر الذي ساهم في النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة المالية فضلاً عن تنمية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل من خلال زيادة فرص حصولهم على المنتجات المالية وبتكلفة منخفضة، والذي ساعد في خفض معدلات البطالة والتضخم، من خلال زيادة فرص العمل. وعلى الرغم من جهود الدولة المصرية في تحقيق أهداف الشمول المالي إلا أن الأمر يبدو أكثر تعقيدا في ظل وجود فجوة رقمية مالية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة داخل هذه الدول، وذلك فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية. كما تتباين الدول النامية فيما بينها من حيث درجة نضج الخدمات المالية ومؤشرات الشمول المالي.

وبعد عرض الجوانب الخاصة بدور الشمول المالي والتكنولوجيا المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر بهذا البحث فقد استطعت الوقوف على بعض النتائج والتوصيات

النتائج

١. الشمول المالي في مصر يدعم إمكانية وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد وقطاع الأعمال بتكاليف مناسبة ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
٢. أصبح الشمول المالي أولوية مع إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة « مصر ٢٠٣٠ »
٣. لعبت المبادرات التي تدعمها مؤسسات الدولة المصرية بدور أساسي في تعزيز الشمول المالي حيث أتاحت للبنوك أفاقاً جديدة نحو التحول الرقمي في المنتجات والخدمات والعمليات بهدف الوصول لفهم أشمل لرغبات المستهلك المالي في العصر الرقمي والتي تهدف إلى تبسيط الإجراءات والمعاملات المصرفية.
٤. دعم مؤسسات الدولة المصرية لنظام السداد الإلكتروني الذي هو حجر الأساس في أي نظام قائم على المدفوعات غير النقدية، والذي يعتبر مرتكز أساسي لسياسات التوجه نحو اقتصاد غير نقدي.
٥. تصاعد دور الجهات المعنية في مصر مثل البنك المركزي، و وزارة المالية في اتخاذ بعض الخطوات لدعم الشمول المالي بصفتهم راعاة للسياسات المالية والمصرفية.
٦. تجلي دور الشمول المالي الاقتصادية والاجتماعية في مصرمن خلال مساهمته في الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال خفض معدلات البطالة وخلق فرص العمل، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي.

التوصيات

١- توفير خبراء ومختصين في مجال بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي وتطبيقها لمساعدة البنوك المركزية والهيئات الاشرافية في تعزيز مستويات الشمول المالي.

٢- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

٣- اعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلى كأساس منهجي لعملية البناء.

٤- توفير آليات لقياس الانجاز والانحراف عن خطة بناء الاستراتيجية لتعديل وتصويب الانحراف.

٥- استكمال اجراءات تطبيق سياسات الشمول المالي في البنوك العاملة في مصر

٦- اصدار تقرير مفصل على غرار تقرير البنك الدولي عن اجراءات الشمول المالي المطبقة في مصر ويكون صدوره من الجهات المختصة الحكومية (البنك المركزي – وزارة المالية)

٧- توفر قيادة فاعلة وداعمة لانجاز عملية بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وفقا لخطة العمل الموضوعة.

٨- التوسع في تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والتي يمكن من خلالها جذب شريحة كبيرة تمثل اقتصادا غير رسميا يقوم بتداول كميات كبيرة من النفوذ خارج الجهاز المصرفي ممثل في الباعة الجائلين وأصحاب المهن الحرفية.

٩- اجراء مسح شامل للجمهورية عن مؤشرات قياس الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير قاعدة أساس لمستوى الشمول المالي للمشروعات ومعرفة المعوقات، لغرض توفير قاعدة بيانات من اجل البحث ومساعدة صانعي القرار في رسم وضع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتثقيف المالي.

قائمة المراجع

أولاً : باللغة العربية

الأبحاث

١ - إبراهيم بوطريق: الشمول المالي كداعم أساسي لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة بالجزائر، في ظل انتشار جائحة كورونا، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان: التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، بدار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الفترة من٢٤- ٢٥ مارس ٢٠٢١.

٢ - أسماء دردور- سعيدة حركات: قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ باستعمال نموذج ARDL ،مجلة الاستراتيجية و التنمية، الجزائر، المجلد ١، العدد٤، ٢٠٢٠.

٣ - إسماعيل صاري - إبراهيم بوطريق: الشمول المالي كداعم أساسي لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة بالجزائر، في ظل انتشار جائحة كورونا، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان: التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، بدار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الفترة من٢٤- ٢٥ مارس ٢٠٢١.

٤ - إيمان بركان – مريم قشي : أثر التكنولوجيا المالية FinTech على الصناعة المالية والمصرفية، المؤتمر العلمي الدولي العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان "التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة،بدار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجي،الفترة من ٢٤ ٢٥ /٢٠٢١/٣،القاهرة ،٢٠٢١.

٥ - بلعور سعيدة - زاوية رشيدة : التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من اجل تنمية مستدامة، ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني بعنوان صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس، الجزائر،٢٠١٩.

٦ - حسنية دومة - فاطمة بن الناصر: علي بن الضب، العلاقة بين الشمول المالي، المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي لدول العينة المختارة السعودية

قطر و الكويت لفتره ٢٠٠٤-٢٠١٥ مجلة مجاميع المعرفة،الجزائر، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، سنة ٢٠٢٠.

٧- رشا فؤاد عبد الرحمن: الشمول المالي داعم أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل جائحة كوفيد- ١٩، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء،القاهرة، ٢٠٢١/٣/٣١.

٨ - رنا بدوي: الشمول المالي و دور البنك المركزي المصري ، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، البنك المركزي المصري، ٢٠١٨ .

٩ - زهراء أحمد النعيمي: تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصاد، المجلد ٣،العدد ٤٠، ٢٠١٨ ،العراق.

١٠ - سالم صلال الحسناوي - لينا صلاح مهدي: دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،جامعة الكوفة، مركز دراسات الكوفة، المجلد٢٠٢٠ ،العدد ٥٨ ، ٢٠٢٠،العراق.

١١ - سمير عبد الله واخرون: الشمول المالي في فلسطين، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية- الفلسطيني " ماس " ، القدس، رام الله، ٢٠١٦..

١٢ - صورية شنبي، السعيد بن لخضر :دراسة عن أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية(تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٣، العدد٢، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، ٢٠١٨.

١٣ - عادل عبد العزيز السن: "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد٥، العدد٢،،كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، القاهرة، ٢٠١٩.

١٤ - علياء محمد عبد الجليل الغايش: الاقتصاد الخفي والتوظيف (حالة القطاع غير الرسمي في مصر)، المجلة العلمية، كلية ادرسات الاسلامية والعربية بنات، دمنهور، جامعة الازهر، العدد٦، الاصدار الثاني، ٢٠٢١.

١٥ - محمد السيد السيد الشاعر: التجربة المصرية نحو التحول إلى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،المؤتمر العلمي الدولي العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان "التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، بدار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجي،الفترة من ٢٤- ٢٥ /٢٠٢١/٣،القاهرة ، ٢٠٢١.

١٦ - مهند الدكاش: دور التكنولوجيا المالية في دعم الصناعة الاجتماعية الاسلامية نظرة مقصدية، ورقة مقدمة الى المؤتمر العالمي الرابع عشر لعلماء الشريعة المالية ، ماليزيا، ٢٠١٩.
١٧ - نادية اللوزي: واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه (دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية)، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، مجلد ٢، العدد٢، الجزائر ،ديسمبر ٢٠٢١.
١٨- نهلة أبوالعز: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٨ ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات،جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، في الفترة من٢٤ - ٢٥ مارس ٢٠٢١.

رسائل الماجستير والدكتوراه

١ - بدر عجور، حنين محمد: دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، ٢٠١٧.
٢ - حنين محمد بدر: دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة) ، رسالة ماجستير، شئون البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التجارة، ماجستير إدارة أعمال الجامعة الإسلامية ، غزة، مارس/٢٠١٧ م.
٣ - وليد عيدي عبد النبي:الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي،البنك المركزي العراقي، بغداد ، العراق، مايو ٢٠١٨.
٤ - ياسمين مجدي رجب عثمان ، محمد أحمد محمد صالح:تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة في البورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد١، المجلد ٥، يناير، ٢٠٢١.
٥ - يسري العزباوي – سيف الخوانكي :رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ابريل ٢٠١٦.

تقارير – منشورات – وثائق

١ - البنك المركزي المصري: الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، ٢٠٢٠.

٢ - ربيع بوصبيع العايش- سليم جابو- مصعب روينة: آفاق التجارة الالكترونية في ظل ثورة التكنولوجيا المالية وسلسلة الكتل، المؤتمر الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، الجزائر،من ٢- ٣ ديسمبر ٢٠١٩.

٣ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (٢٠١٨): الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢١ : وثيقة رقم ١٧-٢٠٣٤٧

٤ - صندوق النقد العربي، تقارير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة. ٢٠١٢ ،٢٠١٣،.....، ٢٠١٩.

٥- صندوق النقد العربي،أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي:العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المال والشمول المالي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ٢٠١٥.

٦ - مشروع التحول الى الاقتصاد الرقمي في مصر، اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، برعاية CIPE ،مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة ، يناير ٢٠١٦ .

المجلات

١- هولين جاو: الخدمات المالية الرقمية: الوصول إلى غير المستفيدين من الخدمات المصرفية، مجلة اخبار الاتحاد، ITU News MAGAZINE، No. 03،2021 ، ITU DIGITAL WORLD 2021، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢١.

ثانياً: *باللغة* الاجنبية

1- Abu Seman, Junaidah," Financial Inclusion: the role of financial system and other determinants", thesis docter, Salford Business School University of Salford, Salford, United Kingdom,2016.

2-Alt, R., & Puschmann, T," The Rise Of Customer-Oriented Banking - Electronic Markets Are Paving The Way For Change In The Financial Industry", Electronic Markets,2012.

3-Bartlett, Robert, Morse Adair, Stanton Richard and Wallace Nancy. (2019). Consumer-lending discrimination in the fintech era. NBER Working Paper.

4-Brock, J. Michelle and Ralph De Haas. (2021). Discriminatory lending: Evidence from bankers in the lab. Working Paper.

5-countries , Research in International Business and Finance Volume 43, January 2018.

6-Dai-Won Kima , Jung-Suk Yub , M. Kabir Hassan, Financial inclusion and economic growth in OIC Dinabandhu sethi, D. a.: financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence. journal of financial economic policy, 10(3), 2018.

7-Hyland, Marie, Simeon Djankov, and Pinelopi Koujianou Goldberg. (2020). Gendered laws and women in the workforce. American Economic Review: Insights 2 (4).

8- Kim Yonghee , Young-Ju Park , Jeongil Choi , Jiyoung Yeon," An Empirical Study On The Adoption Of "FinTech "Service: Focused On Mobile Payment Services" , Advanced Science And Technology Letters , Vol.(114),2015 .

9-Nanda, Kajole; Kaur, Mandeep (2016). "Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence". Management and Labour Studies. 41 (2): 127-153. doi:10.1177/0258042X16658734.

10-National strategy for financial inclusion(NSFI), 2022-2028.

11-Omarini, Anna: The Digital Transformation in Banking and The Role of FinTechs in the New Financial Intermediation Scenario, Bocconi University, Munich Personal RePEc Archive, 9 June 2017.

12-Vinay Kumar Singh, Sajal Ghosh , Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence from eastern Indonesia , Volume 06,ISSUE10 ,E05235 ,OCTOBER01,2020.

13-Yang Liu b , Lin Luan c, Weilong Wu a, Zhiqiang Zhang d , Yen Hsu, Can digital financial inclusion promote China's economic growth? , International Review of Financial Analysis Volume 78, November 2021.

14-yilmaz bayar M. D.: financial inclusion and economic growth evidence from transition economies of european union. journal of international finance and economics, 18(2), (June 2018).

15-Yoke Wang Tok & Dyna Heng : Fintech: Financial Inclusion or Exclusion?, IMF Working Paper ,Institute of Capacity Development, Working Paper No. WP/2022/080, Washington DC,USA,2022.

16-Yorulmaz, Rocep," Financial Inclusion & Economic development", thesis master, Clemson university,2012.

ثالثاً : المواقع الالكترونية

1-Basel committee on banking supervision.
https://www.bis.org/bcbs/ Avaible at:-

2-CGAP, White paper, 2016. Avaible at:-

https://www.cgap.org/blog/series/2016-gpfi-white-paper-%E2%80%93-standard-setters-and-inclusionFinancial Action Task Force.

3-Discussion Paper For International Seminar, D. E.-P. (2016, 12 20). Digital -Economy Russia Discussion paper. Avaible at:- https,://pubdocs.worldbank.org/en/513361482271099284/Digitel-EconomyRussia Discussion paper.

4-Financial Action Task Force.

https://www.fatf-gafi.org// Avaible at:-

Avaible at:- 5-GPFI,G20 Financial Inclusion Indicators ,2012.

https://www.gpfi.org/publications/g20-2020-financial-inclusion-action-plan/

6-International Association of Deposit Insurers. Avaible at:- https://www.iadi.org/en/

7-International Association of Insurance Supervisors. Avaible at:-

https://www.google.com/search?q=International+Association+of+Insurance+Supervisors&client=ms-android-oppo&sxsrf=ALiCzsY5maIqte25C72lPdIPRYCj260HNg%3A1655323549392&ei=nTuqYre5F6rl7_UPxZWUyAk&oq=International+Association+of+Insurance+Supervisors&gs_lcp=ChNtb2JpbGUtZ3dzLXdpei1zZXJwEAMyBAgjECcyBQgAEIAEMgUIABCABDIGCAAQHhAWMgYIABAeEBYyBggAEB4QFjIGCAAQHhAWMgYIABAeEBY6BwgAEEcQsAM6BwgAELADEEM6CgguENQCELADEEM6BwgjEOoCECdKBAhBGABQ1EZY1EZg41ZoA3ABeACAAXqIAXqSAQMwLjGYAQCgAQGgAQKwAQ_IAQrAAQE&sclient=mobile-gws-wiz-serp

8-The Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI) is an inclusive platform for all G20 countries, interested non-G20 countries and relevant stakeholders to carry forward work on financial inclusion, including implementation of the G20 Financial Inclusion Action Plan, endorsed at the G20 Summit in Seoul . Avaible at:-
https://www.gpfi.org/publications/g20-2020-financial-inclusion-action-plan

9-United Nations, (2016), "Digital financial inclusion. International telecommunication union (ITU), issue brief series, inter-agency task force on financing for development, July. United Nations. Available at: http://www.un.org/esa/ffd/wp content/uploads/2016/01/Digital-Financial Inclusion_ITU_IATFIssue- Brief.pdf.

10-World Bank 2021: Consumer Risks in Fintech New Manifestations of Consumer Risks and Emerging Regulatory Approaches, POLICY Research paper, Finance, Competitiveness & Innovation global practice , Washington DC,USA,2021.

١١ - البنك الدولي:(مقالة عن الشمول المالي) الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء: - على الرابط التالي:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

- ١٢
https://www.statista.com/statistics/274774/forecast-of-mobile-phone-users-worldwid/

References :

awlaan : biallughat alearabia

al'abhath

1 - 'iibrahim biwtariqi: alshumul almalii kadaeim 'asasiin linajah mubadarat raqmanat almaliat aleamat bialjazayir, fi zili aintishar jayihat kuruna, almutamar aleilmii alduwalia althaani likuliyat al'iidarat walaiqtisad wanuzam almaelumat bieunwani: altahawul alraqamiu wa'atharuh ealaa altanmiat almustadamati, bidar 'uwbra jamieat misr lileulum waltiknulujia, alfatrat min24- 25 mars 2021.

2 - 'asma' dirdur- saeidat harakatun: qias 'athar alshumul almalii ealaa alnumui alaiqtisadii fi aljazayir khilal alfatrat 1980-2017 biaistiemal namudhaj ARDL ,majalat alastiratijiat w altanmiati, aljazayar, almujalad 1, aleudadu4, 2020.

3 - 'iismaeil sari - 'iibrahim biwtariqi: alshumul almalii kadaeim 'asasiin linajah mubadarat raqmanat almaliat aleamat bialjazayir, fi zili aintishar jayihat kuruna, almutamar aleilmii alduwalii althaani likuliyat al'iidarat walaiqtisad wanuzam almaelumat bieunwani: altahawul alraqamiu wa'atharuh ealaa altanmiat almustadamati, bidar 'uwbra jamieat misr lileulum waltiknulujia, alfatrat min24- 25 mars 2021.

4 - 'iiman burkan - maryam qishi : 'athar altiknulujia almaliat FinTech ealaa alsinaeat almaliat walmasrifiati,

almutamar aleilmii alduwaliu aleilmiu althaani likuliyat al'iidarat walaiqtisad wanuzam almaelumat bieunwan "altahawul alraqamii wa'atharuh ealaa altanmiat almustadiamati,bdar 'uwbra jamieat misr lileulum waltiknuluji,alfatrat min 24 25 /3/2021,alqahirat ,2021.

5 - bileur saeidat - zawiat rashidat : altiknulujia almaliat wadawruha fi tasrie alshumul almalii min ajil tanmiat mustadamatin, waraqat muqadimat alaa almultaqaa alwatanii bieunwan sinaeat altiknulujia almaliat wadawruha fi taeziz alshumul almalii bialduwal alearabiati, jamieat yahy fars, aljazayir,2019.

6 - husniat dumat - fatimat bin alnaasir: eali bin aldab, alealaqat bayn alshumul almali, almasarif al'iislamiat w alnumui alaiqtisadii lidual aleayinat almukhtarat alsaeudiat qatar w alkuayt lifatrih 2004-2015 majalat majamie almaerifati,aljazayar, almujalad 6 , aleadad 2 , sanati2020.

7- rasha fuad eabd alrahman: alshumul almaliu daeim 'asasiun litahqiq 'ahdaf altanmiat almustadamat khasatan fi zili jayihat kufid- 19, markaz almaelumat wadaem aitikhadh alqarari, majlis alwuzara',alqahrata, 31/3/2021.

8 - rana badui: alshumul almalii w dawr albank almarkazii almisrii , 'iidarat altaelimat alraqabiati, qitae alraqabat wal'iishrafi, albank almarkazii almisrii, 2018 .

9 - zahra' 'ahmad alnueaymi: tahlil muashirat alaishtimal almalii lilqitae almasrifii aleiraqii, majalat tikrit lileulum al'iidariat w alaiqtisadi, almujalad 3,aleadad 40, 2018 ,aleiraqi.

10 - salim salal alhasanawi - lina salah mahdi: dawr alshumul almalii fi taeziz numui alaiqtisad aleiraqii dirasatan tatbiqiatan lueayinatan min almasarif almudrajat fi suq aleiraq lil'awraq almaliiti,jamieat alkufat, markaz dirasat alkufat, almujaladu2020 ,aleadad 58 , 2020,aleiraqu.

11 - samir eabd allah wakharuna: alshumul almaliu fi filastin, maehad abhath alsiyasat alaiqtisadiati- alfilastinia " mas " , alquds, ram allah, .2016.

12 - suariat shinbi, alsaeid bin likhadir :dirasat ean 'ahamiyat alshumul almalii fi tahqiq altanmiati(taeziz alshumul almalii fi jumhuriat misr alearabia) , majalat albuhuth fi aleulum almaliat walmuhasabiati, almujalad 3, aleadadu2, jamieat muhamad biwdyafi, almasilati, aljazayir , 2018.

13 - eadil eabd aleaziz alsun: "dawr alshumul almalii fi tahqiq alaistiqrar walnumui alaiqtisadaa", majalat aldirasat alqanuniat walaiqtisadiati, almujaladi5, aleadadi2,,kaliyat alhuquqi, jamieat madinat alsaadat, alqahirati,2019.

14 - ealya' muhamad eabd aljalil alghayish: alaiqtisad alkhafiu waltawzif (halat alqitae ghayr alrasmii fi masr),

almajalat aleilmiati, kuliyat adrisat alaslamiat walearabiat banatin, diminhur, jamieat alaizhr, aleadadu6, alaisdar althaani, 2021.

15 - muhamad alsayid alsayid alshaaeiri: altajribat almisriat nahw altahawul 'iilaa alshumul almalii wadawriha fi tahqiq altanmiat almustadiamatu,almutamar aleilmii alduwalia aleilmia althaani likuliyat al'iidarat walaiqtisad wanuzam almaelumat bieunwan "altahawul alraqamii wa'atharuh ealaa altanmiat almustadamati, bidar 'uwbra jamieat misr lileulum waltiknuluji,alfatrat min 24-25 /3/2021,alqahirat ,2021.

16 - muhanad aldakash: dawr altiknulujia almaliat fi daem alsinaeat alaijtimaeiat alaslamiat nazratan maqsidiatan, waraqat muqadimat alaa almutamar alealamiu alraabie eashar lieulama' alsharieat almaliat , malizia,2019.

17 - nadiat alllwzi: waqie alshumul almalii fi alduwal alearabiat waliat taezizuh (dirasat muqaranat limustawaa alshumul almalii fi majmueat min alduwal alearabiati), majalat buhuth alaiqtisad walmanajiminta, mujalad 2, aleudadu2, aljazayir ,disambir 2021.

18- nahlat 'abualeiz: 'athar alshumul almalii ealaa alnumui alaiqtisadii fi misr khilal alfatrat 2005 - 2018 , almutamar aleilmii alduwalii althaani likuliyat al'iidarat walaiqtisad wanuzam almaelumata,jamieat misr lileulum waltiknulujia, alqahirati, fi alfatrat min24 - 25 maris 2021.

rasayil almajistir waldukturah

1 - badr eajur, hunin muhamad: dawr alaishtimal almalii ladaa almasarif alwataniat fi tahqiq almasyuwliat alaijtimaeiat tujah aleumala'i, risalat majistir ghayr manshurtin, kuliyat al'iidarat walaiqtisadi, aljamieat al'iislamiat ghazat, filastin, 2017.

2 - hunin muhamad badar: dawr al'iishtimal almalii ladaa almasarif alwataniat fi tahqiq almasyuwliat alaijtimaeiat tujah aleumala' (dirasat halati- albunuk alaslamiat aleamilat fi qitae ghaza) , risalat majistir, shiuwn albahth aleilmii waldirasat aleulya, kuliyat altijarati, majistir 'iidarat 'aemal aljamieat al'iislamiat , ghazat, mars/2017 m.

3 - walid eidi eabd alnabi:alshumul almaliu wadawruh fi tahqiq altatawur almasrifii watanmiat alaiqtisad aleiraqi,albank almarkaziu aleiraqia, baghdad , aleiraqa, mayu 2018.

4 - yasmin majdi rajab euthman , muhamad 'ahmad muhamad salih:tathir tatbiq siasat alshumul almalii ealaa alaistiqrar almalii lilbunuk altijariat almutadawalat fi albursat almisriati, majalat alaiskandariat lilbuhuth almuhasabiati, qism almuhasabat walmurajaeati, kuliyat altijarati, jamieat alaiskandariat, aleadadu1, almujalad 5, yanayir,2021.

5 - yasri aleazbawi - sayf alkhwanki :ruyat jadidat liltaeamul mae alqitae ghayr alrasmi, markaz alahram lildirasat alsiyasiat walastiratijiati, alqahirat, abril 2016.

taqarir - manshurat - wathayiq

1 - albank almarkaziu almisriu: alshumul almaliu, alnashrat altaerifiat lileamilin bialqitae almalii,2020.

2 - rabie busbie aleayish- salim jabu- miseab ruinti: afaq altijarat alalkutruniat fi zili thawrat altiknulujia almaliat wasilsilat alkutali, almutamar alduwaliu: alathijahat alhadithat liltijarat alduwaliat w thahdiaat altanmiat almustadamat nahw ruaan mustaqbaliat waeidat lilduwal alnaamiati, aljazayir,min 2- 3 disambir2019.

3 - sunduq al'umam almutahidat lilmasharie al'iintajia (2018): al'iitar alastiratijii lisunduq al'umam almutahidat lilmasharie al'iintajiat lilfatrat 2018 - 2021 : wathiqat raqm 20347-17

4 - sunduq alnaqd alearabii, taqarir alaiqtisadii alearabii almuahada, 'abu zabi, alamarat alearabiat almutahidatu.2012 ,2013,……., 2019.

5- sunduq alnaqd alearabi,'amanat majlis muhafizi almasarif almarkaziat wamuasasat alnaqd alearabi:alealaqat almutadakhilat bayn alaistiqrar almal walshumul almalia, fariq aleamal alaqalimii litaeziz alshumul almalii fi alduwal alearabiati, 2015.

6 - mashrue altahawul alaa alaiqtisad alraqmiu fi masar, aitihad alsinaeat almisriat waitihad banuk masra, birieayat CIPE ,markaz almashrueat alduwaliat alkhasati, alqahirat , yanayir 2016 .

almajalaat

1- hwlin jaw: alkhadamat almaliat alraqamiata: alwusul 'iilaa ghayr almustafidin min alkhadamat almasrifiati, majalat akhbar alaitihad, ITU News MAGAZINE ،No. 03 ،2021 ،ITU DIGITAL WORLD 2021, alamarat alearabiat almutahidati,2021.